المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

المحاضر الرسمية

الجلسة **٩**
الثلاثاء، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٦/٢٠
نيويورك

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

(أ) تبادل عام للآراء حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد أفغانستان.

السيد تانين (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتيحت لي الفرصة لأتكلم بالنيابة عن حكومة أفغانستان في هذه المناقشة الهامة والتي تأتي في حينها بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، على مبادرتكم لعقد هذا المؤتمر في وقت تهدد فيه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بشكل خطير مصادر العيش والرفاه لملايين الناس في كل أنحاء العالم. وأود أن أشكر الأمين العام على جهوده في هذا المجال.

لتحاشي وقوع أضرار دائمة، لا سيما في البلدان النامية، يجب أن نواصل تركيز اهتمامنا على برنامج عمل التنمية وأن نخصص الموارد، وخاصة للبلدان ذات الوضع الخاص. وعلينا أن نعزز ونشجع الشراكة سواء بين الشمال والجنوب أو فيما بين بلدان الجنوب، كما يجب تحسين نوعية المعونة وتعزيز المساءلة.

إن المجتمع الدولي يواجه أقسى أزمة اقتصادية ومالية في عدة عقود. ومن يتحملون أقل مسؤولية عنها – الفقراء من بيننا، لا سيما النساء والأطفال – هم الذين تعرضوا لأشد الأضرار. والأزمة المالية العالمية فاقمت من مشاكل شديدة أخرى، مثل الأزمات المتعلقة بالطاقة، والبيئة، والغذاء، وهي مشاكل تؤثر بشكل خاص على البلدان النامية في الجنوب. وبالفعل، فإن البلدان الفقيرة أصلا أخذت تغرق في مستنقع الفقر.

إن الأزمة المالية العالمية تمثل تحديات لجميع البلدان، غير أن البلدان الخارجة من صراع، وأقل البلدان نموا تواجه تحديات خاصة. وأفغانستان، بوصفها بلدا في مرحلة ما بعد الصراع، ومن أقل البلدان نموا وغير ساحلي، ألحقت به هذه الأزمة أضرارا شديدة. وسيواجه صعوبات في تنفيذ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بدون تكثيف الدعم الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن انعدام الأمن بسبب حركة طالبان في أجزاء من أفغانستان، بالإضافة إلى سلسلة من الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا، زادت الحاجة إلى موارد مالية إضافية لتقديم المساعدة الإنسانية لمئات الآلاف من المشردين والسكان الضعفاء. وتحتاج أفغانستان، وغيرها من البلدان التي تعيش في ظل حالات خاصة، إلى مزيد من الأموال والموارد من أجل توفير الحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، والتنمية البشرية.

إننا أمام منعطف حرج يتطلب إجراءات سريعة وحاسمة ومنسقة. ولنزع فتيل الأزمة ومعالجة أسبابها، ومنع وقوع أزمات مماثلة في المستقبل، علينا جميعا أن نعمل معا لمنع تحول الوضع الهش الحالي إلى كارثة اجتماعية وإنسانية، تخلف عواقب على حياة ملايين الفقراء، وعلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق الاستقرار السياسي والسلام.

وتعتقد أفغانستان أن بوسع الأمم المتحدة أداء دور هام في تنسيق التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والإنسانية. إننا نشجع زملاءنا الدوليين على كفالة توفير الموارد الكافية لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية لكي تتمكن من زيادة مساعداتها الفنية والمالية لحكومات أقل البلدان نموا، والبلدان الأقل نموا غير الساحلية، وغيرها من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. وتدعم حكومة أفغانستان أيضا فرقة العمل المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التابعة للأمين العام فيما يتصل بالجهود الدولية لإقامة شراكة عالمية بشأن الزراعة والأمن الغذائي.

وترى أفغانستان، كذلك، ضرورة وإمكانيات التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، بالإضافة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولدينا شراكة نشطة وحيوية مع جيراننا الإقليميين ومع المجتمع الدولي ككل، ويمكننا أن نشهد على قيمة مختلف أشكال الشراكات. والسبيل الأمثل لتحقيق التعاون يمر من خلال تعزيز عمليات المؤسسات الدولية والإقليمية، ودعم التعاون الدولي والإقليمي، وزيادة فعالية الجهود الدولية والإقليمية في البلدان المستفيدة.

إننا نحض البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية. ونحضها على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في مؤتمر قمة مجموعة العشرين المعقود في لندن، وفي غيره من المنتديات الدولية، كالمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلين إيغلز، ومؤتمر المتابعة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة، في جملة محافل أخرى. إننا نحثها على تقليص المخصصات للمساعدة الإنمائية الدولية خارج النظام الحكومي وتخصص المزيد من الأموال من الميزانية الأساسية والصناديق الاستئمانية. كما ندعو البلدان المتقدمة النمو والوكالات المانحة إلى الامتثال لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة من أجل كفالة الملكية الوطنية لعملية التنمية.

إن عدم التنسيق فيما بين المانحين، وعدم الإبلاغ الكامل، وانعدام الشفافية، والمعونة التي لا يمكن التنبؤ بها، كلها تحديات يجب التصدي لها لضمان الاستخدام الأمثل لأموالنا. ومن المهم، في هذا الوقت بشكل خاص، أن يعطي المانحون أولوية للكفاءة والمساءلة ومبدأ الملكية الوطنية.

وتعتبر حكومة أفغانستان الإصلاح الجوهري والشامل للمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية مسألة عاجلة. فمثل هذه الأزمة يجب ألا تتكرر.

وتنضم أفغانستان إلى جميع البلدان النامية في الدعوة إلى التوصل إلى خاتمة ناجحة مبكرة وذات منحى إنمائي لدورة الدوحة للمفاوضات التجارية، وتضع احتياجات البلدان النامية في قلب أولوياتها.

وتؤيد أفغانستان أيضا إعلان هونغ كونغ الوزاري فيما يتعلق بوصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق من دون رسوم جمركية ومن دون محاصصة.

وأفغانستان على ثقة أن نتيجة هذا المؤتمر التاريخي الهام ستقلل من معاناة الملايين من الناس الضعفاء في جميع أنحاء العالم وستحمي العالم من الأزمات في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يعرب عن بالغ امتنانه لكم، يا سيادة الرئيس، لمبادرتكم بعقد المؤتمر الأمم المتحدة هذا المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. ونرحب أيضا بالنجاح في اعتماد الوثيقة النهائية المجدية.

إن الأزمة المالية والاقتصادية، التي بدأت في الولايات المتحدة في العام الماضي وانتشرت في جميع أنحاء العالم، لها آثار سلبية على المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات في العديد من البلدان، بغض النظر عن مستوى تنميتها الاقتصادية. وقد أصبحت البلدان النامية ضحايا رئيسية للأزمة الحالية، وهي نتيجة حتمية للاقتصادات الرأسمالية. ويواجه أيضا تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا مثل الأهداف الإنمائية للألفية تحديات خطيرة.

ومن غير المقبول إطلاقا أن تكون البلدان النامية أشد تضررا من البلدان المتقدمة النمو جراء الهبوط الاقتصادي العالمي، الذي يعزى إلى انفجار فقاعة أسواق المال الرأسمالية، المتجذرة في الممارسات البشعة المدفوعة بالرأسمالية، وعدم التوازن في استهلاكها، والجشع والمضاربة اللذان لا رادع لهما، والقروض المالية المزورة، والاحتيالات وما إلى ذلك.

وذكر أنه، في أوائل السنة الماضية، بدأت كيانات دولية وإقليمية مختلفة، بما فيها مجموعة الثمانية ومجموعة الـ ٢٠، بمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، وأعلنت بنفسها عن اتخاذ تدابير معينة. لكن هذه التدابير بعيدة عن كونها الحل الأساسي للتغلب على الأزمة لأن هذه المجموعات، في حقيقة الأمر، تفتقر إلى العالمية بفضل العدد المحدود من البلدان التي تتكون منها. ولذا لم تتمكن من أن تعكس أو تمثّل صوت العالم، ولا سيما واقع البلدان النامية ومصالحها ومتطلباتها. ومن هذا المنظور، يقدر وفدي أن الأمم المتحدة، وهي أكثر محفل يتسم بالشمولية والعالمية، والتي تتكون من ١٩٢ دولة عضوا، تنظر لأول مرة وفي الوقت المناسب في مسائل هامة كتحليل أسباب الأزمة المالية والاقتصادية الحالية وإصلاح الهيكل المالي الدولي.

لا يستطيع أحد أن ينكر حقائق اليوم المؤكدة وهي: أن مكانة البلدان النامية ودورها قد تعززا بصورة متزايدة في القرن الحادي والعشرين، ليس في المجال السياسي فحسب وإنما أيضا في مجالات الاقتصاد، بما فيها التجارة والتمويل، من بين مجالات أخرى. لذلك من الطبيعي جدا أن نقوم بتغيير الهيكل الحالي وفقا لذلك. ومن حسن الطالع أن الوثيقة الختامية، التي كانت ثمرة مفاوضات حكومية دولية مكثفة، تشمل بدرجة أو بأخرى مسائل مثل البدائل الممكنة للعملة الاحتياطية الدولية أو تنويعها وتعزيز الإشراف على المؤسسات المالية الدولية والقواعد التنظيمية الخاصة بها وإصلاحها.

إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرحب ويؤيد الوثيقة الختامية، التي اعتمدت بتوافق الآراء. وفي الوقت نفسه، يرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن الوثيقة الختامية ليست مكتملة ولا تشكل حلا كافيا للأزمة الحالية. بل إنها تشكل المرحلة الأولى، وتمكننا من المضي في عملية تفاوضية ابتكارية لنقوم بكل شجاعة بإصلاح الهيكل المالي الدولي وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي بطريقة مستدامة.

إن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية هو استبدال النظام المالي والاقتصادي الدولي البالي بنظام اقتصادي جديد يضمن السيادة المتكافئة لجميع البلدان ومصالحها. ومن المحتم على عصرنا أن يعيد هيكلة النظام المالي الدولي القديم والنظام الاقتصادي للعقد الماضي، الذي يعتمد بصورة كبيرة على دولار الولايات المتحدة. فلا يمكن وقف الاتجاه في التاريخ البشرى نحو هذا التطور الجديد. وسوف يواصل وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المشاركة في الجهود الدولية لإنشاء نظام مالي واقتصادي جديد في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أعطي الكلمة الآن لرئيس الوفد المراقب عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة ميغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): علينا ألاّ ننسى أن الناس الفقراء، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، هم أكثر الناس معاناة وأقلهم قدرة على الدفاع عن أنفسهم لدرء آثار هذه الأزمة. ففقدان الأعمال في البلدان المتقدمة النمو وانعدام الوصول إلى فرص العمالة، والغذاء والرعاية الصحية والتعليم في البلدان النامية واقع يومي صعب. ومن هنا، بالنسبة للكرسي الرسولي، هناك أولا وأخيرا التزام أخلاقي بمعالجة هذه الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي تزداد سوءا، وتقوض الكرامة الأساسية للعديدين من سكان العالم. وفي الوقت نفسه، استغلت المؤسسات الكنسية الزخم لإقامة هياكل تضامنية جديدة والدعوة إلى تشجيع النظم المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية وإعادة توجيهها نحو مبادئ العدالة والتضامن وتفريع السلطة.

ونظرا لضعف عدد كبير من فقراء العالم، نؤيد النهج المقترح لحمايتهم باتخاذ تدابير على الأجل القصير لإحلال الاستقرار بينما تستخدم التدابير الطويلة الأجل للمساعدة في ضمان التدفقات المالية المستدامة والتقليل من إمكانية تكرار حدوث الأزمة. ونحث أيضا على ألاّ يكون جدول الأعمال في المستقبل طموحا للغاية. وينبغي أن تركز الإجراءات القصيرة الأجل على الوسائل التي تمكّن من تقديم مساعدات غوثية ملموسة لمن هم بأمس الحاجة إليها خلال فترة زمنية معقولة. أما التدابير الطويلة الأجل، التي قد يحتاج تحقيقها إلى تطوير توافق سياسي أقوى في الآراء، فينبغي أن تركز على الإجراءات التي تدعم الاستدامة.

وفيما يتعلق بالإجراءات المحددة، نرحب بالتزامات قمة مجموعة الـ ٢٠ المعقودة في لندن في نيسان/أبريل بتوفير ما يزيد عن تريليون دولار للمساعدات الإضافية. ولكن من سوء الطالع، لم يخصص لأفقر البلدان النامية من تلك المساعدات سوى جزء صغير فقط. وما زال يتعين تخصيص مساعدة مالية كافية لهذه البلدان، التي ينبغي مراقبة احتياجاتها المالية عن كثب. ومن الهام أيضا أن تقدم هذه المساعدة من المؤسسات المالية الدولية وبأقل الشروط.

إن الأزمة العالمية الجديدة ينبغي ألا تكون ذريعة لنسيان الشواغل القديمة. ففي مؤتمر الدوحة، شددنا على أهمية التأكيد من جديد على مبدأ التنمية المالية المستدامة وكفالة السبيل نحو التنمية المستدامة لجميع البلدان النامية.

وإزالة الإعانات للصادرات الزراعية هي بالأخص تدبير يمكنه أن يوفر مكاسب كبيرة للبلدان النامية الفقيرة جدا.

وفي ما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع عودة حصول هذه الأزمة في المستقبل، نؤيد وضع قوانين عملية ممكنة التطبيق لكفالة الشفافية والإشراف العالميين للنظام المالي على جميع الصعد. والأنظمة الاقتصادية الراهنة تكمن في أيديولوجية تضع الأفراد والرغبات الفردية في صلب جميع القرارات الاقتصادية. وممارسة الاقتصادات أظهرت التركيز الأيديولوجي ذاك وسعت إلى إزالة القيم والأخلاق من المناقشات الاقتصادية، بدلا من السعي إلى مراعاة هذه الشواغل في إنشاء نظام مالي أكثر فعالية وعدلا.

وفي ميدان التجارة والتمويل الدوليين، ثمة عمليات قيد التنفيذ تتيح التكامل الإيجابي للاقتصادات وتفضي إلى تحسين الظروف عموما. وفي الوقت ذاته، هناك مع ذلك عمليات تعمل في الاتجاه المعاكس وتهمش الشعوب ويمكن أن تفضي إلى الحروب والصراعات. ورغم النمو الهائل في التجارة منذ الحرب العالمية الثانية، لا تزال هناك بلدان عديدة منخفضة الدخل ما فتئت مهمشة من الناحية التجارية. وفي هذه البلدان التي يقع العديد منها في أفريقيا، ثمة مسألة أساسية تتعلق بالإنصاف العالمي على المحك.

وفي الختام، نؤكد مجددا مناشدتنا أن تعطى أشد البلدان فقرا الأولوية في هذا الوقت من الأزمة، وأن يعتمد الناشطون في الأسواق المالية والسياسات والموظفون الرسميون نهجا أخلاقيا في الاقتصادات، وأن يسمح لجميع أفراد المجتمع المدني بالمشاركة الكاملة. ولن يمكن تحقيق التضامن العالمي الحقيقي إلا إذا تم اعتماد هذه النهج.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد كرواتيا.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): بعد تأييد كرواتيا للبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، تود أن تدلي بالملاحظات الإضافية التالية.

بات واضحا على نحو قاطع أن خطورة الأزمة المالية والاقتصادية لا تقتضي أقل من بذل جهود عالمية منسقة لحل الأزمة ومنعها. لذلك، ترحب كرواتيا بعقد هذا المؤتمر بوصفه محفلا حسن التوقيت حيث يمكننا أن نستمع للمرة الأولى من جميع أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان النامية، عن الأخطار التي نواجهها جميعا في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

إن الحكومة الكرواتية اتخذت من جانبها مجموعة واسعة من التدابير المضادة للكساد الاقتصادي هذا العام بهدف التخفيف من التأثيرات السلبية للأزمة. وتسعى هذه التدابير إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وكفالة السيولة للمشاريع العامة والقطاع الخاص، وتوطيد بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن توفير الاستدامة الاجتماعية لأشد المواطنين تضررا من هذه الأزمة.

وفي الجهود التي تبذلها الحكومة لحفز الاقتصاد، فهي تخطط لدعم مشاريع تعود على البلد بمكاسب دائمة وتعزز البنية التحتية المحلية وتضمن الوظائف. واتخذ المصرف المركزي الكرواتي أيضا عددا من التدابير الاحترازية للحفاظ على عمل الأسواق بشكل منظم، بغثة تفادي الضغوط التي تزعزع استقرار العملة الوطنية والمساعدة على مواجهة تداعيات الأزمة على النظام المالي في البلد.

وهذا المؤتمر، إذ يركز على تأثير الأزمة على التنمية، فهو يوفر لنا أيضا فرصة فريدة لإرساء الأسس لمستقبل أكثر ضمانة لجميع مواطني العالم. وإذا أردنا كفالة أن يضيف المؤتمر قيمة إلى الجهود الأخرى المبذولة لمواجهة تأثير الأزمة

الراهنة – بما في ذلك تأثيرها على التنمية – ينبغي لنا أن نستخدمها على نحو بناء للحصول على الخبرة والحكمة المطلوبتين من جميع أنحاء العالم. ذلك سيتيح لنا أن نختار الاختيارات الصحيحة إزاء كيف وأين نعتمد استراتيجيات جماعية فعالة للاستجابة بغية المضي إلى أبعد حد في توقعاتنا لإحداث تغيير إيجابي.

ونظرا لخطورة الوضع بالنسبة إلى ملايين الناس حول العالم، على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا مركزيا في مواجهة تأثيرات الأزمة على أشد الناس ضعفا في العالم – لا سيما التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمالية والبيئية التي تواجههم. ويوجد تحت تصرف المنظمة بالفعل معايير راسخة وضعها المجتمع الدولي ويمكنه أن يستعملها ويبني عليها أيضا.

ومع ذلك، إذا أردنا كفالة أن توفر الأمم المتحدة تنمية مفيدة ومستدامة على الأرض، ثمة حاجة إلى أمم متحدة أشد فعالية على جميع الصعد. وهذا يستدعي عمليات مبسطة وتنسيقا أفضل وإعادة تشكيل الصناديق والبرامج والوكالات. وترى كرواتيا أن نجاح عمليات الإصلاح الأخرى، فضلا عن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيكون حاسما في ذلك الصدد، علاوة على ذلك، إن التحديات الهائلة التي نواجهها تتطلب أن نحسن التنسيق وتماسك السياسات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الإقليمية ذات الصلة عن طريق تعزيز الآليات القائمة بينما نحترم دور وولاية كل منها.

ومهما كانت طريقنا إلى الأمام طموحة، وبغية كفالة التنمية الفعالة والمستدامة على الأرض، علينا أن نظل واقعيين في مساعينا. وبالنسبة إلى كرواتيا، أظهر هذا المؤتمر أن الأمم المتحدة غير قادرة على حل هذه الأزمة بمفردها. وتعتقد كرواتيا أنه كجزء من استراتيجية عالمية ومنسقة، ينبغي لهذا المؤتمر أن يبني على استجابات شاملة اعتمدتها مجموعة العشرين وغيرها في الجهود التي بذلتها للتخفيف من الكساد الاقتصادي العالمي الذي طال أمده وتعزيز الانتعاش العالمي.

علاوة على ذلك، أكد لنا هذا المؤتمر من جديد الدور الهام الذي يتعين على المؤسسات المالية الدولية أن تضطلع به إلى جانب الأمم المتحدة في الاستجابة إلى المسائل المنهجية لهذه الأزمة. غير أنه أبرز لنا أيضا الحاجة إلى مواصلة تعزيز وإصلاح هذه المؤسسات بغية تحسين أدائها وتوطيد قدرتها بوصفها منتديات للتعاون الدولي. إلى ذلك، تشارك كرواتيا الآخرين في الدعوة إلى اختتام جولة الدوحة للتنمية الطموحة والمتوازنة بنجاح في الوقت المناسب، الأمر الذي من شأنه أن يلبي الشواغل الاقتصادية الحقيقية للبلدان النامية.

وفي حين شهدنا الأزمة الاقتصادية تؤثر على مختلف البلدان والمناطق بطرائق متنوعة، لا يسعنا أن نظل غير مبالين إزاء المعاناة الإنسانية القائمة: فتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتهدده الخطر، ومن المتوقع أن يُدفع ما يزيد على ٥٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى العيش بالتالي في حالة من الفقر المدفع. وهذا المؤتمر يتيح لنا أن نؤكد مجددا التضامن العالمي لأجل التنمية. وتشارك كرواتيا الآخرين في الدعوة إلى تحقيق الانتعاش العادل والمستدام للجميع. ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري في البنيان الإنمائي الدولي، وتماسكها على نطاق المنظومة يدعمه التمويل الكافي من الأمم المتحدة سيظهر مستوى التزامنا بعمل المنظمة وثقتنا به.

واستغلال القوى الإيجابية للتنمية يتطلب أيضا جهودا وطنية أكثر تضافرا، يستكملها التعاون الإقليمي والدولي بغية كفالة التقيد بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية وضمان الالتزامات الفعالة للمساعدة التي يمكن التنبؤ بها.

ونظرا للأزمة الغذائية العالمية الحادة، المهم أيضا تنفيذ جدول أعمال روما تنفيذا كاملا بغية نجاح مساعينا.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بشكركم، السيد الرئيس، وبتهنئة الميسرين على قيادتهما في التوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء. وفيما تدعونا جميعا إلى العمل في إطار جدول أعمال شامل، فهي تبعث أيضا برسالة قوية وقاطعة مفادها أننا ملتزمون كلنا بهذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الجبل الأسود.

السيد كالوديروفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية التشيكية باسم الاتحاد الأوروبي. وعند هذه النقطة، أود فحسب أن أتقاسم بعض الأفكار من منظورنا الوطني. أود أن أبدأ بشكركم يا سيادة الرئيس على أخذ زمام المبادرة لعقد هذا المؤتمر وأشكر الميسرين، السفير مايور، ممثل مملكة هولندا والسفير غونسالفيس، ممثل سانت فينسينت على التزامهما وعملهما الدؤوب وقيادتهما الرائعة في المضي قدماً بالعملية. ونشكر أيضاً زملاءنا على جهودهم الدؤوبة للتوصل إلى وثيقة ختامية توافقية وناجحة.

إننا إذ نأخذ بعين الاعتبار التحديات الهائلة التي نواجهها حالياً وانخفاض الاقتصاد العالمي، وهو أسوأ انخفاض منذ الركود الكبير، نجد أن عقد هذا المؤتمر يجيء في أوانه تماماً. إن الأزمة الاقتصادية والمالية والأزمة الغذائية وأزمة الطاقة والأنفلونزا الوبائية وتغير المناخ كلها تؤثر تأثيراً سلبياً في النظم الاقتصادية والتوازن الاجتماعي لدينا. وتوسيع نطاق الآثار السلبية يمكن أن يتسبب في بيئات متقلبة ويزيد من التوترات الاجتماعية والدينية والثقافية ويؤدي إلى تداعيات سياسية وأمنية كبيرة.

وهناك أيضاً مجازفة تنطوي على توقف التقدم الذي تحقق بصعوبة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وفي بعض الحالات قد ينعكس مسار هذا التقدم. وتتأثر بالفعل تأثراً شديداً أفقر القطاعات السكانية في العالم وأضعفها ويزداد عبئها بسبب عدم توفر القدرة لديها للتأثير في هذه العمليات التي لا تستطيع التحكم فيها.

لذلك من الحتمي تحقيق تضامن دولي في معالجة احتياجات فقراء العالم وأضعف الناس فيه، ووضع قضايا التنمية في صدر جدول الأعمال الدولي وزيادة فعالية المساعدة. إننا نردد نداءات العديد من البلدان من أجل القيام بأعمال وجهود شاملة وهادفة ومنسقة وفي أوانها. ونناشد مناشدة مخلصة جميع المانحين الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمساعدتهم الإنمائية الرسمية التي على جانب كبير جداً من الأهمية في هذه الأوقات العصيبة. إن الأمم المتحدة بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة، لديها السلطة والشرعية للتأثير في التغيير وقادرة على القيام بمهمتها. ونسلم بضرورة تحسين التنسيق فيما بين سائر الوكالات والصناديق والبرامج لتحقيق نتائج ملموسة. إن الأمم المتحدة في تصديها للآثار الضارة للأزمة الاقتصادية والمالية ينبغي لها أن تبني على سياسات وتدابير بُدء بها من خلال مختلف المنتديات الدولية والوكالات المتعددة الأطراف، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة البلدان العشرين. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب باتفاق مجموعة البلدان العشرين، ولا سيما الصفقة الكبيرة التي يبلغ مجموعها أكثر من تريليون دولار والتي تهدف إلى التخفيف من حدة آثار الأزمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد دي كلرك (هولندا)

لتحقيق الاستقرار في الاقتصادات المستقرة وضمان انتعاش اقتصادي ناجح، من الحيوي تفادي التدابير الحمائية والحواجز التجارية والسياسات المسايرة للدورات التي قد تزيد من عزلة الاقتصادات الضعيفة والمهمشة. ويجب أن نبقي في الأذهان الاحتياجات المعينة للبلدان النامية ومساعدتها في التصدي لهذه التحديات.

وينبغي لنا أيضاً أن نستخدم الشراكات العامة والخاصة ومصادر التمويل الجديدة والابتكارية للتوصل إلى خاتمة ناجحة لجولة الدوحة وكفالة أن تنهض الصفقات المحفزة وتدابير السياسة الأخرى بانتعاش مراع للبيئة. إن مستقبلنا يكمن في التنمية المستدامة، ولذلك نكرر النداءات للتوصل إلى مناخ أقوى بعد عام ٢٠١٢ وإنهاء العمل في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر.

لقد كشفت الأزمة عن العديد من نقاط الضعف في المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، ونؤيد تأييداً كاملاً الجهود الدائرة لإصلاح تلك المؤسسات وجعلها أكثر انفتاحاً وشفافية ومعقولية وكذلك وضع التدابير والآليات التنظيمية والإشرافية الملائمة ووضع نظم إنذار مبكر تهدف إلى تفادي حالات مماثلة في المستقبل.

أود أن أنتقل إلى الكلام بإيجاز عن الحالة في بلدي. إنه بلد تمتع مؤخراً بنمو اقتصادي سريع – أسرع نمو في أوروبا، بحيث بلغ معدل النمو السنوي ٩ في المائة، ولكنه نمو يعتمد بدرجة كبيرة أيضاً على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة واستقرار أسعار السلع. ونحن غير محصنين أو بمعزلٍ من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية.

وفي الأشهر الأولى من الأزمة اعتمدت الحكومة مجموعة من التدابير للتصدي للأزمة، تضمنت قانوناً بشأن ضمانات القطاع المصرفي مما يمكن الحكومة من التدخل في القروض الائتمانية القصيرة الأجل ويكفل دعم الائتمان مما يوفر تدبيراً فريداً لضمان الودائع المصرفية للمواطنين والأعمال التجارية لكامل المبالغ المودعة. وثمة عناصر هامة جداً في سياساتنا وتدابيرنا للتصدي للأزمة وهي: تخفيض معدلات ضريبة الدخل الشخصي، والمساهمات في الضمان الاجتماعي، وإلغاء الرسوم والجمارك المتعلقة بالوقود ومواد البناء، وإلغاء تشوهات سوق الكهرباء الناجمة عن تخفيض أسعار الكهرباء – وتبلغ في مجموعها ٣٢٠ مليون يورو أو نحو ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الهدف الجوهري من هذه التدابير حماية أضعف القطاعات في مجتمعنا من الآثار السلبية للأزمة وتحسين الوضع التنافسي للأعمال التجارية بتخفيض تكاليف الإنتاج وتحفيز العمالة والأعمال التجارية.

إن التحديات العالمية تتطلب ردوداً عالمية. ولن يكون بوسع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص معالجة الآثار الاقتصادية والمالية للأزمة بصورة فعالة وتحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن للجميع إلا إذا عملت معاً من خلال العمل العالمي المنسق وبتعاون وثيق فيما بين الدول الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لرئيس وفد الأردن.

السيد الشوابكة (الأردن): أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الدولية المعاصرة والتي تحتل مكان الصدارة فيها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي يواجهها الاقتصاد الدولي اليوم.

يواجه الاقتصاد العالمي اليوم أزمة مالية واقتصادية حادة هي الأخطر والأكثر تأثيرا والأوسع انتشارا منذ عقد

الثلاثينات في القرن الماضي. وقد تحولت خلال أقل من عام واحد إلى القضية الدولية الأكثر إلحاحا بسبب ضغطها المتواصل على مفاصل الاقتصاد الدولي وتهديدها لفرص النمو والتنمية المستدامة، وعرقلتها بشكل خطير للاستراتيجيات الدولية والوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن التصدي المتعدد الأطراف لهذه للقضية الملحة يكتسب أهمية خاصة، ليس فقط بشمولية الأزمة واتساع نطاقها، بل أيضا بسبب الضبابية التي تحيط بقدراتنا على احتوائها، والسيطرة على أضرارها وصعوبة التكهن بالإطار الزمني المحتمل لها، أو بالنطاق الكامل لتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهنا أود أن أسجل تقدير بلادي لما أورده الجزء الرابع من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عندما أشار إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية تطرح حالة متجددة من تعددية الأطراف، وأن التنسيق الدولي، إن لم يكن كافيا سيشكل خطورة على التعاون الاقتصادي، وقد تكون له تداعيات أمنية واسعة النطاق.

وتؤكد التقييمات الأردنية كافة ما وصل إليه التقرير في هذه المسألة، حيث أن نطاق الأزمة يتعدى بمراحل كبيرة إمكانيات أي دولة واحدة أو أية مجموعة من الدول، مهما كبرت أو تعاظمت قدراتها الاقتصادية. إنها مسؤولية جماعية متعددة الأطراف ربما تتجاوز متطلبات التنسيق بين الدول وتتطلب عملا جماعيا حقيقيا.

وأشير هنا إلى ثلاث حقائق مركزية يراها الأردن ضرورية لبلورة استجابة دولية مشتركة ناجحة.

الحقيقة الأولى هي أن الاقتصادات النامية لم تكن سببا في نشوب الأزمة ولكنها أصبحت، إلى حد كبير، الضحية. وحيث أن قدرة هذه الاقتصادات على احتواء الآثار المالية والاقتصادية محدودة بطبيعتها، فإن البلدان النامية هذه ستكون الأكثر تعرضا لتداعيات الأزمة وانعكاساتها على المدى البعيد.

الحقيقة الثانية، هي أن الاقتصادات النامية أقل قدرة على التكيف مع معطيات الأزمة وديناميكاتها. فهي أقل قدرة على ضخ السيولة بأحجام كبيرة في نظامها المالي، أو تقديم الحوافز المالية لوقف الانزلاق وتوفير فرص العمل، أو تقديم الدعم المباشر لمؤسساتها المالية والاقتصادية. وهي كذلك أقل قدرة على الصمود في وجه السياسات الحمائية وأكثر عرضة للتقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية.

الحقيقة الثالثة هي أن مؤسسات النظام المالي الدولي تعاني حاليا من تشوهات في وضعها تجعلها أقل قدرة وتأهيلا لممارسة وظائف التمويل والتنمية ومواجهة التحديات الاقتصادية والمالية خلال العقود القادمة. وإن هذا يجعل عملية إصلاح هذه المؤسسات مسألة محورية لسلامة ونمو واستمرارية الاقتصاد الدولي في المستقبل.

ومع تقديرنا لخطوات الاستجابة الدولية المتعددة الأطراف التي اتخذت حتى الآن، وأهمها مبادرة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة واجتماعا القمة لزعماء مجموعة العشرين في واشنطن ولندن، والتي تضمنت الإعلان عن برنامج دعم بقيمة ١,١ تريليون دولار لإعادة توفير الائتمانات وتحقيق النمو وتوفير فرص العمل في الاقتصاد العالمي – مع تقديرنا لكل هذه الخطوات، إلا أننا ما زلنا نعتقد أن النظام المالي والاقتصادي الدولي ما زال بحاجة إلى الكثير من خطوات الإصلاح الجريئة التي تساعد على تنفيذ نظام فعال للإنذار الاقتصادي المبكر وتوفير التمويل الإضافي للاقتصادات الأكثر ضعفا وتحسين التبادل التجاري ورفع السياسات الحمائية وتعزيز فرص العمالة والإنتاجية.

لقد ارتكزت الاستجابة الوطنية الأردنية لمظاهر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على عنصري الثقة والحاكمية المؤسسية. فقد تضمنت إجراءات السياسة النقدية ضرورة تعزيز الثقة بالنظام المالي من خلال إعلان الحكومة الأردنية ضمانا كليا للودائع في البنوك المحلية، بدون تحديد أية سقوف مالية. كما تضمنت السياسة النقدية للحكومة الأردنية إجراءات تتعلق بحماية الجهاز المصرفي من تداعيات الأزمة من خلال نظام التعليمات الاحترازية ووضع إطار شامل للحاكمية المؤسسية ونظام إدارة المخاطر، وكذلك حماية سعر صرف الدينار واحتواء الضغوط التضخمية. ومع أن صندوق النقد الدولي اعتبر مؤخرا أن المشهد الاقتصادي الأردني على وجه العموم جيد وأن الاستجابة الوطنية الأردنية هادئة وفاعلة، إلا أنه استرعى الانتباه إلى التوتر الإقليمي السياسي والاقتصادي، وتأثير ذلك على الاستقرار المالي والنقدي في المنطقة بصورة عامة.

ومع أن تداعيات هذه الأزمة أصابت معظم أجزاء العالم، وأنها مرشحة للاستمرار في الانتشار في الإطارين الجغرافي والزماني، إلا أن ما يقلقنا في الأردن بصورة خاصة هو أن الأزمة الحالية وضعت الدول الصغيرة والنامية في مواجهة أوضاع خاصة وغير مألوفة تهدد بتراجع النمو المستدام الذي تحقق عبر السنوات الماضية. وفي الوقت ذاته، فإن أي تباطؤ إضافي في الاقتصاد العالمي سيحمل في طياته مخاطر فرض القيود على المساعدات الإنمائية وانخفاض الاستثمارات الأجنبية وتردد المستثمرين وانخفاض الدخل المتأتي من التحويلات المالية وتراجع قطاعات اقتصادية هامة كالسياحة والخدمات والعمالة.

الأردن، بصفته أحد البلدان النامية ذات الاقتصادات الصغيرة والمعرضة لتقلبات السياسات الإقليمية المتوترة وتقلبات الأسواق العالمية، يحدوه الأمل أن ينجح هذا المؤتمر الهام في الإجابة على تساؤلين أساسيين هامين هما، أولا: كيف يمكن مساعدة البلدان النامية الصغيرة على احتواء آثار هذه الأزمة والسيطرة على أضرارها قياسا إلى الالتزامات المعلنة في قمة العشرين في لندن؟ والسؤال الثاني هو: ما هي الترتيبات المالية والاقتصادية الدولية التي يرغب مؤتمرنا هذا في اتخاذها لمنع تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل؟ وفي هذا الصدد فإن وفد بلادي ينظر بتقدير كبير إلى حزمة الإصلاحات المالية الأمريكية الأخيرة ويعتقد أن الحزمة يمكن أن تكون أساسا صالحا لنموذج إصلاح مالي على المستوى العالمي، بما يساهم في منع نشوب مثل هذه الأزمات مستقبلا.

أخيرا، إن الأردن ملتزم بالعمل الوثيق، سواء في إطار سياساته الوطنية أو في إطار دولي مشترك، من أجل التصدي لهذه الأزمة على نحو شامل ومنسق. ونطمح أن تأخذ الحلول الدولية طابعا شموليا تشاركيا يقود إلى استعادة الثقة بالسياسات المالية والاقتصادية الدولية وتحقيق النمو المستدام وإيجاد فرص عمل كافية لمساعدة البلدان النامية على معالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية لهذه الأزمة وزيادة قدرتها على تحمل أعباء الديون الخارجية ورفع مستويات التدفق للموارد الإنمائية الدولية لهذه البلدان لدعم استراتيجيات التنمية المستدامة لديها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد موريتانيا.

السيد ولد حضرمي (موريتانيا) (تكلم بالفرنسية): يعلن وفد موريتانيا تأييده للبيان الهام الذي ألقاه وزير خارجية بنغلاديش بالنيابة عن مجموعة البلدان الأقل نموا.

أود بداية أن أحيي رئيس الجمعية العامة على التزامه الشخصي بالتنمية وأن أشكره على تنظيم هذا المؤتمر الهام المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على بيانه الملهم وتقريره

الرائع (A/CONF.214/4) عن منشأ وأسباب الأزمة الراهنة ووطأتها على التنمية وعن استجابة الأمم المتحدة للأزمة. وأنشطة التوعية التي يضطلع بها السيد بان كي - مون بشأن التأثيرات الناجمة عن مختلف الأزمات على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تستحق التحية أيضا.

وإذا كان هناك من بيان واحد تُجمع عليه جميع الدول الـ ١٩٢ الأعضاء في الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي فهو أن هذه الأزمة هي أكبر أزمة اقتصادية ومالية عرفها العالم منذ الكساد الاقتصادي الكبير. وهذه الأزمة تختلف عن تلك الأزمات التي سبقتها بسبب العدد الكبير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، التي تضررت وتعاني العبء الأكبر لهذه الأزمة. ولقد فاقمت الأزمة من الحالة في هذه البلدان التي كانت ضعيفة أصلا بسبب أزمة الغذاء وأسعار الطاقة والتأثير السلبي لتغيُّر المناخ على تنميتها، في جملة أمور أخرى، وتأثيرها الإنساني والاجتماعي على أضعف البلدان إنذار بالخطر.

والمفجع أن الحكومات والمؤسسات والآليات الاقتصادية والمالية والاختصاصيين والخبراء الآخرين لم يروا الأزمة مقبلة، الأمر الذي يشير إلى ضعف وأخطاء النظام الاقتصادي والمالي الدولي. وهذه كارثة حقيقية تشكل تهديدا للبشرية جمعاء وتعرَّض حياة ملايين الناس للخطر، ولا سيما الأطفال والنساء. وحسب اليونيسيف،

> ”وحتى قبل نشوء الأزمة في عام ٢٠٠٨، كان ملايين الأطفال معرَّضين بالفعل للخطر. وورد في تقديرات دراسة أُجريت مؤخرا أن حوالي ٢١٩ مليون طفل دون سن الخامسة يتعذر عليهم بالفعل بلوغ كامل إمكاناتهم في تنمية مداركهم بسبب الفقر وضعف الصحة والتغذية ونقص الرعاية ... وقد يتمخض انخفاض الاستثمارات العامة والخاصة في تحقيق رفاه الأطفال عن وقوعهم في براثن فقر أشد، وهو ما يلحق ضررا لا بأطفال اليوم فحسب ولكن أيضا بالأجيال اللاحقة“. (E/ICEF/2009/9، الفقرة ١)

وعدد الناس الذين يعانون من سوء التغذية لفترة طويلة سيتجاوز بليون نسمة، في حين أن عدد الذين سيزجون في حالة من الفقر المدقع سيرتفع من ٥٥ مليونا إلى ٩٠ مليونا في عام ٢٠٠٩. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، فإن ٢٠٠ مليون عامل خاصة من البلدان النامية سينضمون قريبا إلى من هم فقراء أصلا ما لم يُتخذ إجراء سريع.

ورغم أن تأثيرات الأزمة تتفاوت من بلد إلى بلد، فإن البلدان النامية شعرت بها أشد ما يكون بسبب انخفاض النمو الاقتصادي الذي حسب التوقعات سيتراجع إلى ١,٢ في المائة عام ٢٠٠٩ مقارنة بنسبة ٧,٦٧ عام ٢٠٠٧ وفقا للبنك الدولي. وسيشعر بها أيضا أشد ما يكون عن طريق ارتفاع مستوى الفقر والبطالة وارتفاع حاد في أسعار الأغذية والطاقة فضلا عن تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر والعبء الساحق للدين في البلدان الفقيرة. وتأثير الأزمة ولا سيما في أفريقيا وهي قارة تشمل أكبر عدد من أقل البلدان نموا يبعث على الخطر. والوصول الضعيف لأقل البلدان نموا إلى الرعاية الصحية أو التعليم أو الوظائف أو أنشطة أخرى لتوليد الإيرادات أو الإسكان، سيجعل من التدريب وبناء القدرة في هذه البلدان صعبا جدا. وعدم قدرة هذه البلدان على الوصول إلى الأسواق المالية سيجعلها أكثر اعتمادا على المساعدة الخارجية لتمويل التنمية.

إن الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر والجوع والمرض والاستفادة من التعليم والخدمات الأساسية الحيوية مهددة على نحو خطير إذا لم تتخذ تدابير كافية على عجل. والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا يقوضها عمق الأزمة،

والأهداف الإنمائية للألفية التي يصعب جدا بالفعل على أقل البلدان نموا تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ ستكون أصعب عليها اليوم مما كانت عليه سابقا.

أود أن أنتقل الآن إلى حالة موريتانيا التي تواجه جفافا مزمنا وتأثيرات تغير المناخ وزحف الصحراء والتصحر. وقد أفضت هذه الحالة إلى هجرة ريفية هائلة وإلى إنشاء مناطق حضرية تصعب إدارتها. ونظرا للمساحة المحدودة من الأراضي الصالحة للزراعة ولإنتاجنا الزراعي المنخفض، على موريتانيا أن تخصص نسبة كبيرة من مواردها للواردات بغية تلبية جزء كبير من احتياجاتها الغذائية.

وحكومة موريتانيا عاكفة حاليا على تنفيذ برنامج متعدد القطاعات مع شركاء إنمائيين لمكافحة الفقر في المجالات ذات الأولوية من خطة عملنا: التعليم، الصحة، النهوض بالمرأة والطفل، وتمكين النساء، والمساواة بين المرأة والرجل، وتعزيز التمويل الجزئي والشركات الصغيرة، والأمن الغذائي، وطاقة المياه، والتنمية الريفية والحضرية، والحصول الشامل على الخدمات الأساسية. وهذا البرنامج الطموح سيتقوض على نحو خطير إذا لم يجر تأمين أو متابعة المشاريع المنجزة بالفعل.

وتؤكد موريتانيا من جديد التزامها بميثاق الأمم المتحدة الذي ينص أحد مقاصده على تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني. ولأن الأمم المتحدة ذات صفة عالمية، فعليها أن تضطلع بدور رئيسي بوصفها مركزا لتنسيق أعمال الدول بغية تحقيق تلك الأهداف المشتركة. وهذا يعني أن دورها مركزي في السعي إلى مواجهة جماعية للأزمة الراهنة وتأثيرها على التنمية.

ولقد أثبتت الأزمة أنه بسبب عدم استقرار النظام المالي الدولي غير الشامل وعدم كفاية الصكوك المالية المتعددة الأطراف، فهذه ليست قادرة على توفير استجابات مناسبة في البحث عن حل شامل وفعال وسريع. ورغم إدراكنا لأسباب الأزمة، ما زلنا لا نعلم الحل. بيد أن ذلك الحل سيقتضي بالضرورة زيادة المساعدات الخاصة والعامة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. والعمل السريع والمتضافر الذي تُسهم فيه جميع البلدان سيكون نقطة البداية لمواجهة الأزمة.

لكن قبل البحث عن حل شامل، يتعيَّن أن نلبي الاحتياجات العاجلة لأضعف البلدان بغية مساعدتها على مواجهة التأثيرات المباشرة للأزمة على تنميتها عن طريق توفير مواد إضافية بشروط ميسَّرة للحفاظ على الإنجازات المتعلقة بمكافحة الفقر وكفالة الاستقرار والنمو للاقتصاد الكلي. وميزة ذلك أنه يتماشى مع استراتيجية الأهداف الإنمائية للألفية التي سيكون تحقيقها مرحلة هامة للتنمية.

إن البنيان الاقتصادي والمالي الدولي الراهن بائد. فهو لا يوفر الاستجابات المطلوبة اليوم. ويتعيَّن إعادة بنائه على أساس أشد صلابة تعطى فيه الأولوية للبُعدين الاجتماعي والإنمائي. وتحقيقا لذلك، يتعين أن نراعي احتياجات البلدان النامية، التي يجب الاهتمام بها بدرجة أكبر والتي يجب أن تشارك إلى حد أكبر في صنع القرار لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث أنها قبل كل شيء أكثر المتأثرين من حيث التنمية.

ومواجهة الأزمة الراهنة وتأثيرها على التنمية ينبغي أن تشمل أيضا الالتزامات المنصوص عليها في إعلان الدوحة المعني بالتمويل من أجل التنمية كجزء من الحل. وفي ذلك الإطار، نناشد البلدان المانحة أن تفي بالالتزامات التي قطعتها خلال مؤتمر قمة مجموعة العشرين في لندن ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية في غلنيغلز، فضلا عن الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر قمة الألفية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

وبينما أناشد البلدان الغنية أن تكرِّس ٠,٧ في المائة من إجمالي دخلها الوطني للمساعدة الإنمائية الرسمية، حسبما اتُفق عليه في مختلف المحافل وحسبما أُعيد ذكره في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، اغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تعهدي بلدي للبلدان الخمسة التي حققت بالفعل تلك الأهداف أو حتى تخطتها، وأظهرت بالتالي تضامنا دوليا حقيقيا.

إن زعماء بلدان مجموعة العشرين، باعتمادهم الخطة العالمية للإنعاش والإصلاح في ٢ نيسان/أبريل بمؤتمر قمة لندن، اتفقوا على أن الازدهار غير مرئي، وعلى أنه بغية استدامته يتعين تقاسم النمو. وتعهدوا في جملة أمور باستعادة الثقة والنمو والوظائف في الاقتصاد الدولي.

وهنا، أُعرب عن الأمل في أن يعزز هذا المؤتمر الهام، باعتماد وثيقته الختامية، الوعي بحيث توجَّه موارد كوكبنا نحو الوفاء بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، أي في نهاية المطاف، نحو تحقيق التعاون والتنمية الدوليين وإقامة علاقات ودية بين البلدان – وباختصار، نحو تحقيق الازدهار والتقدم والرفاه الاجتماعية لجميع الشعوب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد نيبال.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد أثرت فينا جميعاً. وفي العديد من البلدان الضعيفة جداً بدأت المحن توا. والأزمة الراهنة تؤثر بشدة في البلدان الأقل نمواً وبصورة غير متناسبة. أما الحالة في البلدان النامية غير الساحلية، فقد زادت الأزمة تفاقما بسبب موقعها النائي والاختناقات في نظم النقل فيها. وسببت الأزمة تباطؤا في النمو وتخفيضا في الاستثمار وتراجعاً في السياحة وفي التحويلات المالية والوظائف، وانحساراً في الصادرات وانخفاضاً في احتياطات العملات الأجنبية. وتقوض بشدة الجهود الإنمائية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. والأهم من ذلك كله أن الأزمة بدأت ترتب آثاراً متلاحقة شديدة على التنمية الاجتماعية والبشرية في تلك البلدان. وفي حالات عديدة بدأت الأزمة بعكس مسار المكاسب الاقتصادية والاجتماعية.

إن تعقد الأزمة ينطوي على أسباب متعددة. لقد أخفقنا بصورة جماعية في التنبؤ بها أو تقدير نطاقها الكامل ومخاطرها. ونعتمد على ما يسمى بالقدرة على التصويب الذاتي واليد الخفية في الاقتصاد الذي تحركه قوة السوق. واعتمدنا على قواعد تنظيمية ناقصة ورقابة مؤسسية ضعيفة. وأخذنا توافق آراء واشنطن بوصفه أساساً للتنمية المالية والاقتصادية العالمية وواصلنا سياسة بناء الازدهار الاقتصادي في بلد ما على أنقاض بلد آخر حتى فات الأوان. ونشدنا العولمة للتعديل الذاتي من دون أن نؤذي أنفسنا وقد تباطأنا في الاستجابة عندما وقعت الأزمة.

وحتى الآن ما برحت استجابتنا غير منسقة وتأتي على دفعات، ولم تواكب جهودنا نطاق المشكلة أو أثرها. أما البلدان الأشد ضعفاً وغير المسؤولة عن الأزمة وغير القادرة على حلها لوحدها، فإنها لا تحصل على شيء يذكر. ولا يعرف أحد ما هو المقدار الذي سيذهب إلى أشد البلدان تأثراً في العالم من صفقة التحفيز الجماعية المعلن عنها والتي تقدر بـ ١٨ تريليون دولار.

ونرحب بالالتزام الذي قطع في مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي انعقد في لندن بشأن تخصيص مبلغ إضافي من الصفقة التحفيزية يبلغ مقداره ١,١ تريليون دولار للمساعدة في إنقاذ الاقتصاد العالمي من الأزمة. غير أنه لم يُخصص للبلدان ذات الدخل المنخفض سوى جزء محدود من ذلك المبلغ، أي ٥٠ بليون دولار، ولم ترد أي إشارة واضحة إلى

أضعف البلدان. ولا توجد إستراتيجية واضحة المعالم في صندوق النقد الدولي لزيادة حقوق السحب الخاصة لأضعف البلدان بطريقة أسهل وشفافة.

إن الأزمة تمثل عدة تحديات. وتوفر أيضاً فرصة للبدء باقتصاد مراع للبيئة وأنظف. وتتيح إمكانية وضع ميثاق للوظائف العالمية يمكّن العمال المهاجرين من المحافظة على حقوقهم وأمنهم الوظيفي وعدم الخوف من ترحيلهم إلى بلادهم. وقد وفرت أيضاً فرصة تاريخية للبدء بإصلاحات شاملة للهيكل التجاري والمالي العالمي، وخاصة مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية. وتوفر أيضاً فرصة لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية لأضعف القطاعات السكانية في العالم.

ينبغي أن يكون الرد واضحاً ونحتاج إلى سياسة جيدة. ونحتاج إلى عين ساهرة. ونحتاج إلى المزيد من الموارد وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى موارد إضافية للحماية الاجتماعية من أثر الأزمة، ومن أجل الأمن الغذائي والتنمية البشرية وتمويل التنمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي واستباقي في حل المشكلة بانتهاج سياسة اقتصادية ومالية عالمية أكثر شمولاً وإنصافا وموجهة نحو التنمية.

ويتعين على منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز زيادة تطوير استجابة شاملة للأزمة تدعم بوجه الخصوص الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في أضعف البلدان. ويجب أن يأخذ الرد على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية نهجاً شاملاً. ويجب أن يتصدى للتحديات المتعددة مثل الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة وتغير المناخ، وبوجه الخصوص عليه تلبية احتياجات أضعف البلدان.

وعلينا العمل بصورة جماعية لأن مصيرنا المشترك مترابط بصورة متبادلة. لا يمكن تناول الطبيعة العالمية للأزمة إلا بالتصميم العالمي والعمل المحدد. فإعادة بناء الثقة في النظام المالي والاقتصادي العالمي سيتطلب رداً منسقاً متعدد الأطراف. ونحتاج إلى صفقة عالمية محفزة لاستعادة النمو والثقة والائتمان والوظائف، ينبغي لهذه الصفقة أن تأخذ في الحسبان احتياجات جميع البلدان، غنيها وفقيرها، والقوي والضعيف منها، والكبير والصغير فيها.

ولا نجد عزاء كبيرا في الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر كونها ليست أكثر من مجموعة من التوصيات. ونحتاج إلى موارد إضافية يُلتزم بها ونحتاج إلى تغييرات حقيقة في السياسة لتصويب العيوب التي تسببت في هذه النائبة. ونحتاج إلى خطة عمل لتنفيذ التزاماتنا وعلينا أن ننفذ تعهداتنا بصورة جادة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد ملاوي.

السيد ماتنجي (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بشكر السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على تنظيمه هذا المؤتمر، وأشكر السفير فرانك مايور، ممثل هولندا، والسفير كاميلو غونسالفيس، ممثل سانت فينسنت، وجزر غرينادين على قيامهما باقتدار بتيسير المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر والتي اعتمدت يوم الجمعة الماضي. ويؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثلا بنغلاديش ومالي بالنيابة عن أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً، على التوالي.

وكما قال العديد من المتكلمين، فإن العالم يمر بأزمة عالمية تنتشر وتتطور بسرعة شديدة، وهي مسألة بدأت أولاً بتطاير أسعار المواد الغذائية والطاقة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وبلغت ذروتها الآن في هبوط اقتصادي ومالي عالمي شديد يعتبر الأسوأ من نوعه خلال مرور أكثر من ٦٠ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة.

إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي نشأت في البلدان المتقدمة النمو. وقنوات انتقال عدوى الأزمة سريعة جداً ومتعددة. فهي تتراوح من الائتمانات البنكية غير المتنبئ بها وتدفقات رأس المال في البلدان المتقدمة النمو إلى هبوط في الطلب أثر في إنتاج وتصدير السلع الأساسية ومعدلات صرف العملات والأسواق المالية وتحويلات المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة في البلدان النامية.

إن أشد البلدان تأثرا بتلك الأزمة البلدان الأقل نمواً حيث ترتب الأزمة أثراً على الاقتصاد الحقيقي وتؤثر بصورة خاصة في أضعف المجموعات السكانية فيها. إن تلك الأزمة تعني جوعا وسوء تغذية شديدين بالنسبة للأسر الفقيرة والنساء والأطفال وذوي العاهات، وتتسبب في زيادة البطالة. إنها تخفض من العائدات والأجور وتؤجج عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث يرى السكان حالتهم تتدهور وسُبل معيشتهم يتهددها الخطر.

باختصار، إن الأزمة تهدد بالقضاء على التوقعات بإزالة الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية، ومن المرجح أن تكون لها عواقب خطيرة على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بمن فيها الأهداف الإنمائية للألفية. إن الكساد العالمي، إذا ما اقترن بالآثار المدمرة لعدم المساواة بين الجنسين وتغير المناخ وفيروس نقص المناعة المكتسب والإيدز والسل والملاريا، سيتحول حتماً وبسرعة إلى أزمة إنسانية ذات أبعاد غير مسبوقة ويعكس مسار التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً في تحقيق استراتيجياتها وأهدافها الإنمائية.

على سبيل المثال، حققت ملاوي في السنوات الخمس الأخيرة معدل نمو سنويا في الناتج المحلي الإجمالي بواقع ٧,٥ في المائة. وفي عام ٢٠٠٨ سجل الاقتصاد نمواً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩,٧ في المائة، بالمقارنة مع نسبة ٨,٦ في المائة تحققت في عام ٢٠٠٧. ويتجاوز معدل النمو هذا المعدل المستهدف وهو ٦ في المائة بالنسبة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠٠٨ حافظ اقتصاد ملاوي على معدل تضخم أحادي الرقم، ٨,٧ في المائة، اقترن بأسعار صرفٍ مستقرة للعملة وانخفاض في أسعار الوقود في الأسواق العالمية في وقت لاحق من عام ٢٠٠٨. وأسعار الفائدة في عام ٢٠٠٨ أُقفلت عند نسبة ١٥ في المائة، منخفضة من نسبة ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٣. ونتيجة ذلك زاد الائتمان المقدم للقطاع الخاص من ٣٠ في المائة من مجموع الائتمان إلى ما يتجاوز ٦٠ في المائة حالياً. وهكذا، إن لم يقم المجتمع الدولي بعمل حاسم على جناح السرعة لاحتواء الأزمة العالمية التي نواجهها حالياً، ستكون هناك خطورة حقيقية قد تعكس مسار هذه المكاسب الرائعة، وترجع البلد إلى الفقر.

إن ضخامة الأزمة وصلت حداً لا يمكن معه لبلد بمفرده، سواء من البلدان المتقدمة النمو أم من البلدان النامية، أن يكون محصناً من آثارها أو قادراً على حلها لوحده. إن الأمم المتحدة بالنظر إلى عضويتها العالمية وشرعيتها تعطينا منتدى مشتركاً للتداول وإيجاد الحلول الابتكارية اللازمة، ليس لمعالجة آثار الأزمة الراهنة فحسب، بل أيضاً وبنفس القدر من الأهمية، لمعالجة مسائل متصلة من قبيل السلم والأمن ونزع السلاح والتنمية المستدامة في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية،وحقوق الإنسان، وسيادة القانون وتقديم المساعدة الإنسانية في حالات النزاع وفي أوقات الكوارث الطبيعية.

وفي ذلك الصدد ترحب ملاوي بعقد هذا المؤتمر الهام، وتأمل أن تضع الوثيقة الختامية، التي اعتُمد مشروعها يوم الجمعة الماضي، أساسا جيدا لتعزيز وتنسيق الإجراءات العالمية واتخاذ التدابير الاشتمالية المطلوبة للتخفيف من آثار الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، وللحيلولة دون تكرارها في المستقبل. وترى ملاوي أن تلك الإجراءات والتدابير ينبغي

أن تشمل، أولا وقبل كل شيء، العمل على كفالة أن حجم الإنتاج الغذائي اللازم لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي على صعيد الأسرة وعلى الصعيد الوطني على حد سواء، لا سيما في البلدان الأقل نموا، لن يتأثر بالاضطرابات الاقتصادية العالمية. وملاوي تؤمن بأن الأمن الغذائي والأمن التغذوي عاملان أساسيان في نجاح تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ذلك الصدد تود ملاوي أن تطلب من شركائنا في التنمية على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف أن يزيدوا من استثماراتهم في الزراعة وأن يراجعوا سياساتهم الخاصة بإعانة المدخلات الزراعية بقصد جعل أسعار المدخلات الزراعية، مثل الأسمدة والبذور المحسنة ومبيدات الحشرات، معقولة وفي متناول المزارعين الفقراء من البلدان الأقل.

ثانيا، تقوم حاجة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى محاربة آثار تغير المناخ. فتغير المناخ تهديد حقيقي للتنمية وجهود التخفيف من الفقر، لا في أفريقيا فحسب وإنما في كل أنحاء العالم. وفي ملاوي يفرض تغير المناخ تحديا صعبا، سيما وأن الزراعة تشكل المجال الرئيسي لاقتصادنا وتعتمد بدرجة كبيرة على الأمطار.

لذلك نحث المجتمع الدولي على إيجاد حلول عملية لأعظم التحديات صعوبة التي يفرضها تغير المناخ عن طريق دعم البحث العلمي وتطوير التكنولوجيات الملائمة لمكافحة آثاره، ونحثه أيضا على تشاطر نتائج ذلك البحث والتكنولوجيات ذات الصلة مع البلدان النامية. وملاوي يحدوها الأمل ألا تصرف الأزمة الحالية انتباه الدول الأعضاء عن الحرب على تغير المناخ على أساس مبدأ المسؤوليات المتشاطرة ولكن المتباينة.

ثالثا، لئن كانت ملاوي تقدر الدعم الذي تلقته في الماضي من شركائها في التعاون، فإنها ترجو ألا تستخدم البلدان المتقدمة النمو الأزمة الراهنة ذريعة للنكث بوعودها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية. فأي نكث بتلك الوعود سيزيد من تفاقم الفقر والجوع بين فقراء العالم في البلدان النامية.

كما ندعو إلى استئناف واختتام جولة الدوحة للمحادثات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية في وقت مبكر لأن التجارة، باعتبارها محرك التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، تشكل مصدرا فعالا مستداما للتمويل الإنمائي في سبيل التخفيف من آثار الأزمة الراهنة.

رابعا، تواجه ملاوي تحديات مترتبة على كونها في آن واحد بلدا من البلدان الأقل نموا وبلدا ناميا مغلقا. وتلك التحديات ثقيلة ويرجح أن تتضاعف بفعل آثار الأزمة الحالية، خاصة بسبب انخفاض تجارتها التصديرية بالسلع الأساسية الزراعية. لذلك نشيد بالمجتمع الدولي على اعترافه في الوثيقة الختامية بالحاجات الخاصة للبلدان الأقل نموا والبلدان النامية المغلقة.

وفي ذلك الصدد نحث الأمم المتحدة على مواصلة اهتمامها بكفالة التنفيذ التام والعاجل لكل الصكوك الدولية، بما فيها برنامج عمل بروكسل للبلدان الأقل نموا، وبرنامج عمل ألماتي للبلدان النامية المغلقة وتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، التي تتناول، من بين أمور أخرى، الحاجات الخاصة لهاتين المجموعتين من البلدان.

إضافة إلى ذلك ندعو إلى التنفيذ التام للوثيقتين الختاميتين للاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية، المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ والحدث الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والى رصد موارد إضافية جديدة

يمكن التنبؤ بها للبلدان الأقل نموا تعويضا لها عن خسارتها في التجارة التصديرية.

خامسا، مهما قلنا لن نغالي في التأكيد على أهمية دور ومساهمة منظومة الأمم المتحدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى القطري، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق البلدان النامية للأهداف الإنمائية للألفية. لكننا نؤمن بأن الأمم المتحدة، إذا أريد لها أن تؤدي دورها بفعالية، فإنها تحتاج إلى الإصلاح لجعلها تزاول أعمالها بقدر أكبر من التماسك والتقدم والفعالية في مساعدة البلدان الأقل نموا على بلوغ مطامحها وأهدافها الإنمائية.

وهذا يعني بالنسبة لملاوي كفالة تمتع الأمم المتحدة بهيكل حاكمية جديد يكون أكثر استجابة، لا سيما على المستوى القطري، وكفالة ممارسات تمويلية أفضل تحترم الملكية الوطنية لعملية التنمية على الصعيد القطري وتسلم بواقع أنه لا يوجد حل واحد مناسب للجميع لمواجهة التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية.

ومن شأن هيئة أمم متحدة تزاول مهامها بكفاءة وفعالية أكبر، سواء على الصعيد القطري أو على صعيد المقر، أن تقطع شوطا بعيدا في مساعدة البلدان النامية على التخفيف من آثار الأزمة الحالية في المدنيين المتوسط والطويل. وفي ذلك الصدد تؤيد ملاوي الإصلاحات الجارية لجعل وكالات الأمم المتحدة ”تعمل ككيان واحد“ على الصعيد القطري.

إصلاح الأمم المتحدة وحدها لن يكفي. وملاوي تنضم إلى المنادين بإصلاح المؤسسات الرئيسية للحاكمية الاقتصادية العالمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لجعلها أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة، ولكفالة المشاركة المناسبة من كل البلدان، المتقدمة النمو والنامية، في عمليات صنع القرار فيها.

ليس من الإنصاف أن تكون البلدان النامية، التي تضم أكبر نسبة من سكان العالم الفقراء، محرومة من التمثيل في مجموعة العشرين، وأن تكون قوتها التصويتية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي محدودة. مع ذلك، ورغم أن الأزمة الحالية ليست من صنع البلدان النامية، فإن تلك البلدان هي التي تتحمل النصيب الأعظم من عواقبها الوخيمة. لذلك ندعو إلى مشاركة أوسع للبلدان النامية في المؤسسات الرئيسية للحاكمية الاقتصادية العالمية وفي البنيان المالي الدولي لكفالة أن تؤخذ في الاعتبار الكامل مصالح فقراء العالم قبل اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم.

وعلاوة على ذلك، وفي ضوء العضوية العالمية للأمم المتحدة والشرعية التي تتمتع بها، نؤمن بأنها هي أيضا ينبغي أن تُعطَى دورا أكبر في الحاكمية الاقتصادية العالمية تمشيا مع مقاصدها المؤسسية التي تشمل، من بين ما تشمله، تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني. وينبغي أن تصبح مركز مواءمة إجراءات الأمم في السعي إلى بلوغ الغايات المشتركة هذه. ولهذا السبب استجابت الأمم المتحدة لنداءات أغلبية دولها الأعضاء بعقد هذا المؤتمر.

اسمحوا لي أن أختتم بالقول إن ملاوي، بقدر استطاعتها، عقدت العزم أكثر من أي وقت مضى على تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والاستراتيجيات الشاملة العريضة القاعدة من أجل الاستجابة للأزمة الراهنة والتقليل إلى الحد الأدنى من وطأتها على بلدنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد ترينيداد وتوباغو.

السيدة فلـيري (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): أنقل إلى الجمعية تحيات من الأونرابل باتريك مانغ، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو. والأونرابل

يعرب عن أمانيه بنجاح هذا المؤتمر، ويعرب، في الوقت ذاته، عن عميق أسفه لأنه تعذر عليه أن يشارك في مداولات المؤتمر بسبب التزامات وطنية ملحة.

ترينيداد وتوباغو ترى أن انعقاد هذا المؤتمر لا يأتي في لحظة ميمونة فحسب، وإنما يقدم أيضا شهادة أخرى على الأهمية التي تتمتع بها الأمم المتحدة باعتبارها المؤسسة المتعددة الأطراف الأولى المكلفة بمسؤولية التصدي للكثير من المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي ووضع الحلول لها.

ولكن قبل الانتقال بملاحظاتنا إلى صلب الموضوع يود وفد ترينيداد وتوباغو أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به يوم افتتاح هذا المؤتمر الأونرابل دين بارو، رئيس وزراء ووزير مالية بليز، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية. كما نود أن نعرب عن عميق تقديرنا وعن إعجابنا بالدور الحاسم الأهمية الذي اضطلع به الميسران المشاركان، الممثل الدائم لهولندا والممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، على جهودهما المثالية التي لا تعرف الكلل، والتي كانت أساس منجزاتنا الملحوظة فيما يتعلق بالوثيقة الختامية للمؤتمر.

لا مجال لإنكار حقيقة أن الاقتصاد العالمي واقع حاليا في مخالب الأزمة الاقتصادية التي تكمن بؤرتها في قلب البلدان المتقدمة النمو، والتي هزت النظام المالي والاقتصادي للعالم. وهذه حقيقة مسلم بها على نطاق واسع. وبينما بدأ ظهور مؤشرات أولية على تباطؤ الانكماش الاقتصادي العالمي، ما زال الغموض يكتنف توقيت ومعدل الانتعاش الاقتصادي. ونتيجة لذلك، ستستمر معاناة العديد من البلدان النامية جراء الآثار السلبية لهذه الأزمة لفترة غير محددة.

إن ترينيداد وتوباغو لم تسلم من تأثير الأزمة. وما يحرك اقتصادنا إلى حد كبير قطاعا الطاقة والبتروكيماويات، اللذان يمثلان جزءا كبيرا من ناتجنا المحلي الإجمالي وجزءا متزايد من صادراتنا. وقد عصفت بها عوامل انخفاض الطلب الخارجي والتقلب الشديد في الأسعار. وانخفاض الطلب على الطاقة وهبوط أسعارها أثرا سلبا ليس على شركات الطاقة الكبيرة، وبالتالي على إيرادات الحكومة، وأثرا أيضا على الشركات الصغيرة التي تقدم الخدمات لتلك الشركات الكبيرة. ويمثل قطاع الطاقة جزءا كبيرا من قطاع البناء المحلي، وكذلك من الاستثمارات الخارجية المباشرة. وبالفعل، تم تأجيل مشاريع صناعية كبيرة جرى التخطيط لها في أعقاب انخفاض الطلب دوليا وانخفاض أسعار السلع.

وعلى الرغم من هذه النكسات، من المتوقع أن يسجل اقتصاد ترينيداد وتوباغو في عام ٢٠٠٩ نموا إيجابيا، مع أن هذا النمو سيكون أقل بكثير من المعدلات التي حققها في السنوات الماضية. ويعود الفضل في ذلك أساسا إلى الحيز المالي المتاح للحكومة نتيجة النسبة المنخفضة بين الديون والناتج المحلي الإجمالي وإلى المستوى العالي من العملات الاحتياطية التي تراكمت خلال فترة ارتفاع أسعار الطاقة والبتروكيماويات الذي سبق الأزمة.

وبسبب الأزمة وما نتج عنها من هبوط في الطلب الكلي العالمي على أغلبية السلع والخدمات، فإن ترينيداد وتوباغو، شأنها شأن بلدان منطقة البحر الكاريبي الأوسع، عانت من هبوط كبير في أسعار صادراتها الرئيسية. ومع أن النمو الاقتصادي لا يعادل التنمية، إلا أنه ضروري من أجل تحقيقها. وبالقطع إن زيادة البطالة هي النتيجة الأهم لانكماش الاقتصاد وانخفاض الناتج. ويشكل هذا الوضع تحديا كبيرا ليس لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل أيضا لتجنب خسارة المكاسب التي تحققت حتى الآن. واستجابة للأزمة المالية والاقتصادية، يتعين على الحكومات زيادة الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي. وبينما تنوعت الاستجابات المالية لدى مختلف بلدان الجماعة الكاريبية، سعت الحكومات الإقليمية، بشكل رئيسي، إلى

الإبقاء على شبكة الأمان الاجتماعي القائمة ووضع شبكات جديدة، بغية حماية أعضاء مجتمعاتها من الهبوط الاقتصادي.

وقد سببت الأزمة المالية العالمية حتى الآن تدهورا ماليا كبيرا في جميع أنحاء المنطقة. وبينما من المتوقع أن تتحسن الموازين المالية في الأجل المتوسط، فإن تلك الموازين من المتوقع أن تبقى أضعف عما كانت عليه عشية الأزمة. وعلى غرار العديد من مصدري السلع، زادت ترينيداد وتوباغو احتياطاتها الدولية خلال السنوات الأخيرة وتمتعت بوضع مالي قوي. كذلك أحرزنا تقدما ملموسا في وضع أطر سياسات موثوق بها وفي تحسين هيكل الدين العام. وتلك هي العوامل الأساسية التي كانت في صميم قدرتنا على مواجهة الأزمة حتى الآن.

ومع ذلك، لا بد من التسليم بأن مجال التصرف المالي التقديري على مدى فترات طويلة سيكون محدودا، حتى لدى البلدان التي بدا وضعها المالي قويا. وقد بدأت ترينيداد وتوباغو الأزمة بينما كانت ديونها قليلة وكان عجزها المالي منخفضا نسبيا، ونتيجة لذلك كانت لديها مناعة حتى الآن، وأبدت الحكومة اليقظة اللازمة التي أبقت الوضع المالي محمولا. ولكن بالنسبة لبلدان كثيرة في الجماعة الكاريبية، تبدو التوقعات المالية أكثر تشاؤما، وبناء على ذلك، يتعين على المؤسسات المتعددة الأطراف، وعلى الشركاء الإنمائيين، التحلي بالصبر والنظر بعناية في تعاقداتهم. وفي هذا الصدد، يجب أن تتبنى الأمم المتحدة المقترحات والتوصيات الناشئة من هذا المؤتمر من أجل التصدي للعديد من المشاكل المالية والاقتصادية التي تواجه الدول الأعضاء.

كذلك، سلطت الأزمة الضوء على أوجه النقص في الهيكل المالي الدولي الحالي وأكدت الحاجة العاجلة إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية، وإلى تعاون أوثق بين تلك المؤسسات والمنظمات الدولية الرئيسية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، شارك رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو في مؤتمر القمة المصغر لرؤساء حكومات الرابطة المعقود في حزيران/يونيه في لندن، الذي تناول مسألة إصلاح المؤسسات المالية الدولية. وكانت النتيجة الهامة التي انبثقت من القمة المصغرة الاتفاق على ضرورة إعادة تصريف سياسات وصكوك تلك المؤسسات بغية تلبية احتياجات جميع الأعضاء والمجتمع العالمي عامة. وهذا يتماشى أيضا مع الإطار المتفق عليه في مجموعة الـ ٢٠ لإصلاح النظام المالي وبناء مؤسسات مالية قوية من شأنها دعم النمو العالمي، وتلبي في نهاية المطاف التطلعات المشتركة إلى تعزيز الازدهار للجيل الحالي والأجيال المقبلة.

إن التجارة العالمية، التي ما برحت لأكثر من نصف قرن تعمل على زيادة تنامي الازدهار العالمي، تهدد الآن بالتراجع نظرا لتزايد الضغوط الحمائية والقيود العامة المفروضة على الائتمانات. وترينيداد وتوباغو تسلم بأن الحمائية بكل أشكالها لن تؤدي إلى شيء سوى الإساءة لوضعنا الجماعي وتوسيع الفجوة بين تطلعاتنا وظروفنا الحالية. وفي حين أن الأسواق المفتوحة شرط لازم للنمو، إلا أنها بحد ذاتها لا تكفي لتأمين ما تعد به من فوائد.

ولكن هناك بعض الجوانب الإيجابية. فقد لاحظنا أن صندوق النقد الدولي تصرف بسرعة لتعزيز شبكة الأمان المالية العالمية من خلال زيادة موارده وتعزيز قدرته على تقديم القروض التساهلية، بحيث اشتمل على الحد الائتماني المرن للبلدان التي تعتمد سياسات قوية ولديها سجل ثابت. وفضلا عن ذلك، لجأ الصندوق إلى تكييف أدوات الإقراض للبلدان المنخفضة الدخل من خلال إضفاء مزيد من المرونة والفعالية عليها.

كما أن ترينيداد وتوباغو تتطلع إلى إحراز التقدم في الإصلاح الإداري للصندوق. وجلي أن الصندوق يسلم بأن

إصلاح ترتيباته الإدارية ضروري إذا ما أريد لتلك المؤسسة أن تحظى بالشرعية والفعالية في قيادة الاستجابة للأزمة المالية الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، تشجعت ترينيداد وتوباغو بالخطوات الأولية التي اتخذها البنك الدولي في الاستجابة للأزمة العالمية، وخاصة إنشاء إطار الضعف، بما في ذلك مرفق أزمات الهياكل الأساسية وصندوق الاستجابة السريعة. وتسلم تلك المبادرات بالتأثير غير المتناسب للأزمة على البلدان الأكثر فقرا.

وترى حكومة بلدي، كذلك، أنه يجب تبني المبادرات الإقليمية للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية المتفاقمة. وفي هذا الصدد، وقبل نهاية أيار/مايو ٢٠٠٩، عقدت مجموعة من رؤساء حكومات منظمة دول شرق الكاريبي اجتماعا في ترينيداد وتوباغو لتطوير آليات استجابة أقوى وأفعل وأكثر تنسيقا للأزمة العالمية. والرأي الذي حظي بتوافق الآراء أن الحالة تتطلب إجراءات فورية، لا سيما من جانب تلك البلدان التي تعاني أصلا من صعوبات مالية، وأن تلك الإجراءات يجب أن تُتخذ في سياق استراتيجية طويلة الأمد لإزالة الاتجاهات الاقتصادية المنهكة التي يبدوا أنها مستحكمة في اقتصادات الجماعة الكاريبية.

وكذلك أقر بالحاجة إلى المزيد من التكامل في منطقة الكاريبي لإرساء قاعدة استهلاكية واسعة لا مفر منها لاستدامة أنشطة التصنيع داخل المنطقة. إذ إن إقامة سوق واحدة واقتصاد واحد للجماعة الكاريبية جزء لا يتجزأ من تحقيق هدف التنمية، حيث أنها ستوفر للمصنعين الكاريبيين سوقا ممكنة تضم أكثر من ١٥ مليون شخص. وقد بُذلت جهود على المستوى الإقليمي بهدف إجراء إصلاحات تنظيمية في القطاع المالي من أجل وضع إطار رقابي في المستقبل، يكون أكثر قوة واتساقا عالميا. وتمضي بلدان المنطقة على عجل لمواءمة الاستجابة فيما بين المنظمين الإقليميين، وفي نهاية المطاف، فيما بين الأُطر التشريعية بغية تنظيم قطاع المال والتأمين في كل أنحاء المنطقة.

إن هذه الأزمة ستبقى في الذاكرة ليس بسبب التحديات غير المسبوقة التي فرضتها على الاقتصاد العالمي فحسب، بل أيضا، وأكثر من ذلك، بسبب الاستجابة غير المسبوقة في التضافر والتنسيق التي تطلبتها من المجتمع الدولي. وحل الأزمة الحالية وأزمة الاقتصاد الكلي يتطلب مبادرات جريئة تهدف إلى إنقاذ القطاع المالي وزيادة الطلب.

إزاء خلفية تضاؤل الحيز المالي، من الحتمي أن تكون هناك استجابة مالية مبكرة وقوية ومدروسة بعناية. وعلى الرغم من الجهود المضنية التي نُفذت في العديد من الأسواق المتأثرة، سيقتضي الأمر بذل المزيد من الجهود لتحقيق انتعاش مستدام والوفاء بالإمكانية التي أوقفتها الأزمة العالمية.

إننا إذ نتطلع إلى ما يتجاوز التحدي المتمثل في إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي من حالة الاحتضار الراهنة التي تنتابه، ونتسلح بالمعرفة، تنتهج العديد من البلدان إجراءات في السياسة غير مسبوقة وذات نتيجة إيجابية، ويمكننا أن نستمد بعض الشعور بالارتياح من معرفتنا بأننا إذا عملنا معا سنتمكن من الحيلولة دون تجذر أزمة كهذه في المستقبل. ولا تزال ترينيداد وتوباغو تؤمن بقوة بالعملية المتعددة الأطراف لتشمل جميع المسائل العالمية. ومن هنا، لا بد لنا من استخدام العضوية الإقليمية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية دون الإقليمية لمساعدتنا في تحقيق الأهداف لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

إن ترينيداد وتوباغو إذ تُبقي ذلك في الأذهان تتطلع قدما إلى مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في بورت أوف سبين، في وقت تحتل فيه الأزمة المالية العالمية والمسائل المتصلة بها مكانا بارزا في جدول الأعمال. ومن المتوقع أن يوفر الاجتماع

فرصة قيمة لبناء توافق الآراء بشأن وضع استراتيجيات لترسيخ التقدم نحو انتعاش دائم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري العميق للجهود الدؤوبة التي بذلها السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان في توجيه جهود الجمعية العامة للوفاء بالتحديات الهائلة التي يواجهها عالمنا حاليا في ساحات عديدة انسجاما مع مقصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الإنصاف والعدالة. ونؤيد أيضا الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء يوم الجمعة المنصرم.

هناك توافق آراء دولي مفاده أننا نواجه إحدى أسوأ الأزمات المالية منذ الركود الكبير، أزمة ضربت بشدة أضعف بلدان العالم والسكان فيها. وما من شك في أن الأبصار الآن مسلطة على قادة العالم المجتمعين هنا لمناقشة الأوضاع والعواقب القاسية الناجمة عن هذه الأزمة العالمية. ولا بد للأمم المتحدة من أن تضطلع بدورها الصحيح في معالجة المسائل المالية الاقتصادية والمالية الدولية التي تؤثر بشدة في الاستقرار الدولي وقدرتنا الجماعية على تعزيز الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة والتنمية المستدامة، والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التماسك و الثبات والاستقرار في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية لدعم التنمية على جميع الصُعد الدولية والإقليمية والوطنية. وهذا التركيز من شأنه أن يرسي الأساس لانتعاش الاقتصاد العالمي على نحو سليم وشامل ومستدام، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية، وذلك بتنسيق الجهود فيما بين جميع الجهات الفاعلة الأخرى والمؤسسات المتعددة الأطراف والنهوض بنظام دولي يعزز الاستقرار المالي للجميع. وبالطبع، لا بد لهذا من أن يشمل إصلاح الهياكل المالية وفقا للحقائق الاقتصادية العالمية الراهنة بهدف ضمان تمثيل ديمقراطي ونظام إدارة شفاف وخاضع للمساءلة ووضع إطار للقاعد التنظيمية.

إن الاقتصاد الفلسطيني مثله كمثل الاقتصادات النامية، تأثر بالأزمة العالمية، لا سيما من حيث المساهمات الاقتصادية من المغتربين الفلسطينيين العاملين في أرجاء العالم والذين يقومون بدور قيّم في التنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يواصل الفلسطينيون الكفاح تحت وطأة عبء أزمة اقتصادية أخرى ذات طابع مزمن، لا تتسبب بها أوجه القصور في قوى السوق، بل بالأحرى فرض إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، سياسة منهجية تهدف إلى إلحاق حرمان جماعي بالشعب الفلسطيني. ويجري ذلك بوصفه عقابا جماعيا لجميع السكان، في انتهاك للقانون الإنساني وحقوق الإنسان مما ألحق ضررا شديدا بالهياكل الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية بحيث جعل من المستحيل علينا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتواصل إسرائيل فرض قيود شديدة على حركة الأشخاص والسلع من وإلى جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتضمن تلك القيود: فرض حصار كامل على قطاع غزة، واحتجاز عوائد الضرائب، وتجميد الأموال، ومنع نقل النقد إلى البنوك، وعرقلة الأنشطة الاقتصادية، ومصادرة الأراضي الفلسطينية والبساتين والممتلكات وتدميرها، وشن الهجمات العسكرية التي تتسبب في تدمير المنازل والهياكل الأساسية والأعمال التجارية. وما انفك شديدا أثر ذلك على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية؛ وقد انحسر الاقتصاد بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة، فأي مجتمع بوسعه تحمل خسارة وانخفاض بهذا الحجم؟

إن الحالة حرجة للغاية في غزة بسبب حصار إسرائيل غير القانوني وغير الإنساني الذي دمر قطاعات برمتها في الاقتصاد وشل الأعمال التجارية والصناعات التي كانت مزدهرة ذات يوم، وقوض قوى السوق الطبيعية، وتسبب بتفشي الفقر والبطالة وجعل السكان كلهم تقريبا يعتمدون على المساعدة، ولا يزالون يمرون بأزمة إنسانية حادة. وآخر تقرير صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يؤكد حقيقة هذا التدمير، ويشير أيضا إلى الأثر المدمر لذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تسبب بها العدوان الإسرائيلي العسكري في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

وفي الوقت نفسه، وبالإضافة إلى عرقلة صادرات جميع السلع الأساسية والمواد، تواصل إسرائيل فرض قيود شديدة على تدفق النقود إلى غزة، مما حد من الثقة في المؤسسات المالية وزاد من تخفيض قدرة السكان على الوفاء بالاحتياجات الأساسية. واستمرار نقص السيولة سيؤدي إلى خسائر مالية لم يسبق لها مثيل وإلى زيادة الصعوبات وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية التي تنشأ عن الفقر المدقع.

حذر البنك الدولي في تقرير صدر مؤخرا، بأنه على الرغم من أفضل الجهود التي نبذلها، لن يتمكن اقتصادنا من تحقيق الانتعاش أو النمو ما دامت سياسات الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعية والعقابية مستمرة. والأثر العلاجي للمساعدة الدولية الذي ندين بالامتنان العميق له سيستمر في الانخفاض الشديد لأن إسرائيل ما زالت تدمر العديد من المشاريع التي يجري تمويلها دوليا، بينما تُرغَم مشاريع أخرى على الفشل بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل. من هنا نهيب بالمجتمع الدولي بذل الجهود اللازمة لإنهاء سياسات إسرائيل غير القانونية التي تجعل المساعدة الدولية غير فعالة وتعيق جهودنا للنهوض بالتنمية التي تمس إليها الحاجة بشدة وبناء الدولة.

وفي هذا الصدد نؤكد مجددا مسؤولية المجتمع الدولي القانونية والسياسية والأدبية عن مساعدة الشعب الفلسطيني إلى أن ينال حقوقه الثابتة في تقرير المصير في دولته المستقلة.

وبما أن المساعدة المالية الدولية لا تزال حيوية في هذا الصدد، فإن جعل المساعدة مرهونة بأوضاع سياسية كثيرا ما تكون مثار جدل يؤدي بالتالي إلى نتائج عكسية وإجحاف.

إن العواقب التي يخلفها نظام جزاءات يطبق لأول مرة في تاريخ العالم ضد شعب محتل لا تزال ملموسة، والآن إذ نسعى إلى تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، فإن احتمال استئناف الجزاءات يطغى على جهودنا، ويولد مخاوف حول إقحامنا مرة أخرى في كابوس من الترقب والحاجة الذي عانينا منه في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وخاصة في ضوء الأزمة الاقتصادية المنهكة التي نواجهها. لذلك نناشد الحذر في هذا الصدد، وعلاوة على ذلك، نحض على الوفاء بتعهدات المانحين في أوانها لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني على انتعاش والوفاء باحتياجات الميزانية اللازمة بشدة من أجل جهودنا الجماعية لتقوية مؤسسات الدولة الفلسطينية المقبلة.

وفي الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي للنهوض بالعدالة والمساواة عند هذا المنعطف الخطير في النظام المالي الدولي والعلاقات الدولية، اختتم كلمتي بالحض على إيلاء الاهتمام اللازم لمحنة الشعب الفلسطيني ومحنة البلدان النامية وأضعف الناس في القطاعات السكانية من العالم الذين يعانون معاناة كبيرة ويتطلعون إلى الأمم المتحدة لتوفير الأمل والطريق إلى الأمام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد علي مشومو المدير الإداري للصندوق المشترك للسلع الأساسية.

السيد مشومو (الصندوق المشترك للسلع الأساسية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر السيد ميغيل

ديسكوتو بروكمان على الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر التاريخي بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وعلى دعوة صندوق المشترك للسلع الأساسية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبرز أهمية العمل العالمي بشأن السلع الأساسية بوصفها جزءاً من إطار المناقشات في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية. ونجد هذا هاماً بالنظر إلى أن السلع الأساسية لا تزال تشكل عصب الاقتصاد في العديد من البلدان النامية، ولا سيما الأشد فقراً بينها.

ومن بين المجالات الرئيسية التي تطرق إليها عدد من المتكلمين في الجلسات العامة وفي الموائد المستديرة الدور الرئيسي للسلع الأساسية في التوقعات الاقتصادية في العديد من البلدان النامية. وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة، تم التشديد أيضاً على الأهمية المركزية لقطاع السلع الأساسية في التقرير المؤقت للجنة الخبراء التي شكلها لرئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي. وقد أبرزت في الفصل الرابع من تقريرها الآثار الهائلة لتطاير أسعار السلع الأساسية بوصفها ''مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار في النظام الاقتصادي العالمي''، وأهابت بالمجتمع الدولي استكشاف الطرق للتخفيف من المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية.

ويشدد أيضاً تقرير الأمين العام المقدم لهذا المؤتمر (A/CONF.214/4) على تقلبات أسعار السلع الأساسية لأنها تؤدي دوراً هاماً في منشأ وأسباب الأزمة الاقتصادية والمالية. وهذا يبين بوضوح أن مسألة السلع الأساسية تشكل جزءاً من مجموعة من المشاكل المعقدة التي يتعين معالجتها بطريقة شاملة مع الأخذ في الحسبان العديد من الأسباب الأساسية والهيكلية. والأسلوب الاعتيادي المتمثل في اتخاذ تدابير تخفيفية مؤقتة يستهدف تخفيف الضغوط الناشئة ولا يوفر سوى غوث مؤقت لكنه لا يقدم حلولاً طويلة. لذلك نحن في الصندوق المشترك نطرح ضرورة الاتفاق على إطار عالمي لمعالجة مسألة السلع الأساسية بطريقة شاملة وبذلك يتم التوصل إلى حلول ثابتة ودائمة. وفي ذلك الصدد دخل الصندوق في شراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدول الأفريقية ودول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وأطلق أيضاً مبادرة عالمية بشأن السلع الأساسية للتشديد على أهمية السلع الأساسية في عملية التنمية. وبإعادة إطلاق خطة السلع الأساسية، حددت المبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية أربعة جوانب في مسائل السلع الأساسية تؤثر تأثيرا مباشرا على دخول منتجي السلع الأساسية ورفاههم، وتوفير الفرص لنمو اقتصادي وتنمية مستدامة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة التي تعول على السلع الأساسية.

إن التالية هي المسائل المنهجية الرئيسية التي يتعين بحثها بطريقة مستدامة: أولاً، محدودية الطاقة التوريدية التي يعمل في ظلها منتجو السلع الأساسية؛ ثانياً، عدم تنويع منتجاتهم وقاعدة تصديرهم؛ ثالثاً، مشاركة فعالة في سلسلة القيمة؛ ورابعاً، الحاجة إلى بيئة دولية مؤاتية، بما في ذلك ن نظام تجاري دولي منصف وقابل للتنبؤ ومرتكز على قواعد.

إن المبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية تتطرق إلى بعض من هذه المجالات الرئيسية المتمثلة في الأهمية الحيوية للنمو وتخفيض الفقر في البلدان النامية المعولة على السلع الأساسية. وهذه المجالات تدمج مسائل هيكلية من قبيل تحديات وحلول جديدة، وأعتقد، أنها ستؤدي إلى فتح آفاق جديدة من الفرص أمام التنمية.

والبعض من هذه المسائل الهيكلية هي التالية: أولاً، مطلوب تحسينات كبيرة في المساعدة الإنمائية الدولية،

تستهدف قطاع السلع الأساسية، لعكس مسار الاتجاه الحالي المتمثل في تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية للتنمية الزراعية. ثانياً، هناك حاجة إلى المشاركة الفعالة لمستخدمي السلع الأساسية، ولا سيما صغار الحائزين منهم لهذه السلع، في سلسلة القيمة لتصميم استراتيجيات قادرة على البقاء من أجل تنويع أفقي ورأسي. وثالثا، عدم توفر التمويل الكافي يمثل عقبة رئيسية أمام تطوير السلع الأساسية بصورة عامة، وأمام التنويع والتنافس بصورة خاصة. لذلك هناك حاجة لوضع سياسات تعبئ بفعالية رأس المال لتحسين حصول منتجي السلع الأساسية على الخدمات المالية.

وفي ذلك السياق نشدد على الأمين العام على ”برنامج عالمي للسلع الأساسية للتنمية يمكن أن تصبح نقطة انطلاق للمضي قدما نحو الأهداف الإنمائية للألفية“.

إن إدخال السلع الأساسية في إطار مناقشات معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة يمكن أن تعطي زخما لإيجاد حل طويل الأجل لمشاكل السلع. ومن المهم الاعتراف بالدور المركزي للسلع الأساسية في العملية الإنمائية في البلدان النامية، ولكن أيضا الاتفاق على طريقة نحو معالجة مسألة تقلب أسعار السلع الأساسية. لذلك نحث المجتمع الدولي على إتاحة الفرصة وتوفير منتدى لخطة السلع الأساسية لمناقشتها ودمجها في مناقشة التنمية.

إن الصندوق المشترك للسلع الأساسية، وطيلة فترة العشرين عاما تقريبا على إنشائه، ما انفك يقدم الدعم الإنمائي للعديد من البلدان النامية التي تعول على السلع الأساسية في المجالات الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك التنويع وتحسين الإنتاجية والوصول إلى الأسواق، وإدارة المخاطر وتنمية السوق وكذلك كفالة موثوقية توريد السلع.

وفي هذا الصدد، يتعهد الصندوق المشترك بمواصلة القيام بدوره في النهوض بالسلع الأساسية في البرنامج الدولي والعمل بصفة ممثل للبلدان التي تعول على السلع الأساسية. وسوف يواصل تقديم الدعم من خلال التدخل في تمويل المشاريع القائمة على السلع الأساسية في هذا القطاع الرئيسي في اقتصاد العديد من البلدان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد جونسون (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): لم يتمكن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي من البقاء في نيويورك خلال عطلة نهاية الأسبوع، لذلك سوف أتلو نصا موجزا لبيانه. والنص الكامل موجود في قاعة الجمعية العامة.

أود أن أشكر الدول الأعضاء على الاعتراف بعمل الاتحاد البرلماني الدولي في الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر. وإن دل ذلك على شيء، إنما يدل على التفاهم المشترك الذي يجب أن يسود بيننا جميعا في الاستجابة لهذه الأزمة، بما في ذلك البرلمانات والأعضاء فيها. وملاحظاتي اليوم ترتكز بدرجة كبيرة على المناقشة التي جرت في جنيف في الشهر الماضي حيث نَظَّم الاتحاد مؤتمرا برلمانيا عالميا بشأن الأزمة الاقتصادية. وسوف أركز على أربعة مجالات واسعة.

أولا، إن الاستجابة الفورية للأزمة في العديد من البلدان المتأثرة بشدة تتضمن تخصيص مبالغ كبيرة جدا لمعالجة التمويل. وعلينا أن نكفل قدرا أكبر من الشفافية والمساءلة في هذه العملية ويمكن للبرلمانات أن تقوم بالشيء الكثير لتحقيق تلك الغاية. وقام بضعة منها بالفعل بوضع آليات وإجراءات تكفل رقابة برلمانية وتمحيص صفقات الإنقاذ.

ولكن، ومن منظور أوسع، أعتقد أن البرلمانات سوف تقر بأنه كان بوسعها القيام بأكثر من ذلك لتحاشي

الأزمة. ومن دون شك، سوف نرى العديد منها يعزز بدرجة كبيرة من قدرته الرقابية مع المضي قدما.

ثانيا، تبرز الأزمة مرة أخرى حاجة الدول إلى الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية. فمن دون الدعم الخارجي لا يتمكن العديد من البلدان النامية من الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، ناهيكم عن التغلب على هذه الأزمة. فالبرلمانات تولي اهتماما أكبر إلى هذه المسائل، والاتحاد البرلماني الدولي يشدد كثيرا في عمله على تعزيز برنامج التعاون الإنمائي الدولي بطريقة ملموسة وحقيقية.

ثالثا، نحتاج إلى إدارة أفضل وأكثر. ويجب على الدولة أن تقوم بدور أكثر حزما في العملية. ويجب أن يخضع النظام المالي إلى رقابة أدق. وللبرلمانات دور رئيسي لضمان جعل ذلك حقيقة ملموسة. ولا بد من وجود المزيد من المسائلة في النظام البنكي ومراقبته أكثر مما هو عليه الأمر الآن. وأود أن أضيف هنا أن هذه المساءلة يجب أن تنطبق أيضا على البنوك المركزية. ومن الجدير بالذكر أن بعضا من البنوك المركزية أدخل تدابير لدعم المؤسسات المالية التي عرضت دافعي الضرائب إلى مجازفات كبيرة جدا من دون أي موافقة برلمانية.

ولكن المسألة غير قاصرة على نظام مالي وبنكي. فالعمالة ينبغي أن تأخذ دورا مركزيا في المناقشة أيضا. ولا ينبغي أن تقاس سلامة الاقتصاد العالمي بوصفها مهمة من مهام انتعاش سوق الأسهم، بل من حيث قدرتها على توفير الوظائف والعمالة التي تقدر كرامة العمل. ويمكن أن يستغرق حل الأزمة الاجتماعية الجزء الأكبر من العقد. وسوف ينطوي على تحول من العمالة غير الرسمية في الاقتصادات القائمة على الصادرات إلى التوسع في الأسواق المحلية والاستهلاك الداخلي.

رابعا وأخيرا، فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية، يود البرلمانيون المساهمة في وضع نظام محسن وأكثر استجابة للتطلعات البعيدة لمواطنينا. وفي رأينا يجب كفالة تفاعل أوثق مع المؤسسات المالية الدولية. والمناقشة بشأن حُسن إدارة المؤسسات المالية الدولية لا ينبغي أن تتقلص إلى مناقشة بشأن حق التصويت وحده. ويجب أن تجعل بالضرورة تلك المؤسسات أكثر استجابية لاحتياجات الناس وفتحها أمام المزيد من الرقابة البرلمانية والدعم.

وفي الختام، أود أن أركز على نقطة جوهرية. هذه قصة تنذر بوقوع أزمة. لا يمكننا أن ندعي بأننا نجهلها. فقد كانت هناك إشارات تحذير عديدة. ولكن نموذج التنمية الذي نتبعه بطريقة عميانية جدا وتوازن القوة في المجتمع يعني تخلينا عن جميع القرارات الجوهرية ذا الصلة لقاء المال والسوق. لذلك فإن الأزمة عند مستواها الأساسي جدا أزمة تمس المجتمع الذي نعيش فيه. وتتعلق بمسائل أدبية وأخلاقية. وعلى أضعف الإيمان يجب أن تكمن الاستجابة في تخلينا عن القول بأن الأمور تجري في مجراها الاعتيادي وأن ننطلق إلى العمل لإيجاد توازن أفضل بين صوت المجتمع ودور الدولة وديناميكيات الأسواق.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.